

الصين وروسيا .. محور الشرق الصاعد

(أراء حول الخليج، جدة، سبتمبر 2021)

د. نورهان الشيخ*

منذ التسعينات وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة عقود شهدت العلاقات بين بكين وموسكو قفزات نوعية واضحة وتفاهات عميقة المدى يدعمها تعاون متنامى فى مختلف المجالات، مما يؤشر لتحالف استراتيجى مستقر ومتعدد الأبعاد والمرتكزات بين البلدين. ولعل أولى هذه المرتكزات هو الاعتماد المتبادل والتعاون فى مجال الطاقة، فالصين أكبر مستورد للطاقة فى العالم وروسيا ثانى أكبر مصدريها، وقد كان إطلاق خط "قوة سيبيريا" فى 2 ديسمبر 2019 منعطفاً هاماً "أرتقى بالعلاقات الصينية الروسية إلى مستوى جديد" على حد تعبير الرئيس الروسى فلاديمير بوتين وكفل شراكة متنامية بين البلدين لثلاثة عقود قادمة. وكانت شركة "غازبروم" الروسية قد وقعت عام 2014 مع شركة "سي.إن.بي.إس" الصينية أكبر اتفاقية فى تاريخ تجارة الغاز عالمياً، أُطلق عليها "صفقة القرن" بين البلدين، وتقضى بتوريد 38 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسى للصين بقيمة 400 مليار دولار خلال 30 عاماً، وذلك عبر خطوط نقل مباشرة من سيبيريا أهمها خط أنابيب "قوة سيبيريا"، الذى يبلغ إجمالى طوله حوالى 4 آلاف كيلومتراً إلى جانب إنشاء مستودعات لتخزين الغاز فى الصين.

يأتى هذا فى إطار تعاون اقتصادى وتقنى متسارع الوتيرة بين بكين وموسكو، فخلال عام 2020 ورغم أزمة كورونا التى اعتصرت العالم انسانياً واقتصادياً، تمكن البلدان، وفق تصريح الرئيس بوتين خلال اجتماعه مع رؤساء وكالات الأنباء العالمية فى 4 يونيو 2021، على هامش منتدى بطرسبورج الاقتصادى الدولى، من الحفاظ على التبادل التجارى بينهما عند مستوى 100 مليار دولار، وهو رقم قياسي فى تاريخ العلاقات بينهما وعالمياً، خاصة مع استخدام العملات الوطنية، الروبل واليوان، فى التعاملات بينهما وعبر البنوك المشتركة. ويسعى البلدان إلى الوصول به إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2024، ويعادل هذا حجم التبادل التجارى بين الصين والقارة الأفريقية كلها تقريباً.

*أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة

كما يجمع البلدين كيان اقتصادى مشترك يتمثل فى مجموعة "بريكس"، إلى جانب الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وتم الاتفاق على ربط مشروع "الحزام والطريق" الذى تقوده بكين، والاتحاد الاقتصادى الأوراسى الذى تقوده روسيا لتعميق الشراكة الاقتصادية بينهما، ويمثل الأخير فضاء تجارى واستثمارى هام وداعم للصين فى مواجهة الحرب التجارية الأمريكية كما إنه معبر رئيسى فى مشروع الحزام والطريق. ويحرص الرئيس الصينى شى جين بينج بصحبة أضحم الوفود من المسئولين ورجال المال والأعمال على المشاركة فى "المنتدى الاقتصادى الشرقى" الذى تنظمه روسيا سنوياً منذ عام 2015 لتطوير الاستثمارات المشتركة والتعاون فى منطقة الشرق الأقصى الروسى، وتشهد الاستثمارات المشتركة بين البلدين نمواً ملحوظاً ويتم تنفيذ أكثر من 30 مشروع مشترك فى المجالات المختلفة بعضها فى الأقاليم الروسية ومنها الشرق الأقصى الروسى الذى يمثل فضاء رحباً للتعاون والاستثمار المشترك بينهما، من أبرزها إنشاء ممر للنقل يتضمن خطوط برية وبحرية لتسهيل التنقل بين البلدين، وتطوير البنى التحتية الحدودية بينهما. من ناحية أخرى، تتيح الحرب التجارية بين بكين وواشنطن آفاقاً جديدة للاقتصاد الروسى حيث تفتح أسواقاً جديدة للصادرات الزراعية الروسية ومنها فول الصويا وغيرها للصين.

وعلى الصعيد التقنى النوعى أطلق الرئيسان الصينى شى وبوتين فى 19 مايو 2021 عبر جسر تلفزيونى عمليات البدء فى بناء الوحدات النووية الجديدة فى محطة تيانوان وشوداباوا، وكان البلدان قد وقعا فى يونيو 2018 حزمة اتفاقات مهمة فى المجال النووى، تعد الأكبر فى تاريخ تعاون البلدين فى مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتتضمن مشاريع قائمة على التكنولوجيا المتطورة لا نظير لها فى الصناعة النووية العالمية، ليؤكد البلدان قيادتهما فى المجال، تشمل قيام شركة "روس أتوم" الروسية للطاقة النووية ببناء أربع مفاعلات نووية فى الصين تبلغ قدرة كل منها 1200 ميجاوات، اثنان منها فى محطة تيانوان النووية، واثنان فى محطة شوداباوا، ومن المقرر تشغيل الوحدات الأربع خلال عامى 2027/2028.

أما المرتكز الثانى فيتمثل فى التعاون العسكرى بين البلدين الذى إقترب كثيراً من مستوى التحالف الاستراتيجى بينهما. ومن المعروف أن منظومات التسلح فى روسيا والصين متقاربة، وكانت الصين منذ عقدين تمثل السوق الرئيسى للسلاح الروسى وتستأثر وحدها بما يزيد عن 50% من إجمالى مبيعات الأسلحة الروسية بعائد تراوح بين 1 إلى 1,5 مليار دولار سنوياً، هذا إلى جانب تدريب الضباط الصينيين فى المعاهد والأكاديميات العسكرية الروسية. ومع تطور

الصناعات العسكرية فى الصين تراجع وتراجعت وارداتها من الأسلحة الروسية واقتصرت على منظومات نوعية عالية التقنية، مثل مقاتلات "سو-35" الروسية، ومنظومة صواريخ "إس-400" الروسية التى تسلمتها الصين عام 2018، لتكون بكين أول من يحصل عليها، الأمر الذى يزعج واشنطن وتعتبره تهديداً "للسيطرة الجوية الأمريكية" فى منطقة شرق آسيا رغم كونها منظومات دفاعية.

كما تعد المناورات المشتركة أحد أبرز محاور هذا التعاون الاستراتيجى، ومن أهمها "مهمة السلام" لمكافحة الإرهاب التى تجريها سنوياً مع باقى دول منظمة شنجهاى التى تضم البلدين إلى جانب الهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى، والمناورات الجوية المشتركة بعيدة المدى التى أجريت للمرة الأولى بين القوات الجوية التابعة لجيش التحرير الشعبى الصينى والقوات الجوية الروسية فى 23 يوليو 2019 فوق بحر اليابان وبحر الصين الشرقى بالمحيط الهادى، و"التعاون البحرى-2019"، التى أجريت للمرة الأولى أيضاً فى مايو من نفس العام فى المحيط الهادى على الساحل الشرقى للصين، وكان آخرها "التعاون-2021" منتصف أغسطس وشارك فيها 13 آلاف من قوات الجيشين الروسى والصينى فى منطقة نينجشيا الصينية. ولهذا التركيز الروسى الصينى على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى دلالاته فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجى فى تلك المنطقة، والذى بدأ يميل تدريجياً لصالح الصين وروسيا، وتعد المناورات مؤشر على ذلك ورسالة هامة للولايات المتحدة التى طالما كان لها النفوذ الأكثر تأثيراً فى المنطقة بالنظر للحضور العسكرى الأمريكى الضخم فى اليابان وكوريا الجنوبية والمحيط الهادى عامة، وكون طوكيو وسيول والعديد من دول المنطقة حليف استراتيجى لواشنطن.

ولا يمكن تجاهل التصعيد الأمريكى إزاء البلدين كعامل فى دفع التنسيق الاستراتيجى بينهما، ففي خطابه الذى ألقاه بوزارة الخارجية الأمريكية، يوم 4 فبراير، شدد بايدن على ما تمثله روسيا ومعها الصين من تحدى وتهديد للولايات المتحدة، وفى 26 يوليو اعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية أن الخطر الرئيسى للولايات المتحدة على المدى الطويل يكمن فى الصين، وعلى المدى القصير تمثله روسيا. فقد حذرت القيادة الإستراتيجية الأمريكية التى تشرف على الترسانة النووية فى 28 يوليو 2021 من توسع كبير فى حقول صوامع الصواريخ النووية الصينية، وأن لدى الصين وفق بعض التقديرات ما يقرب من 250 صومعة صواريخ تحت الأرض قيد الإنشاء، ويشكل هذا أكبر بناء لصوامع منذ إنشاء صوامع الصواريخ الأمريكية والسوفيتية خلال الحرب الباردة، ويعنى أن بكين تخلت جذرياً عن استراتيجيتها المستمرة منذ عقود والمبنية على "الحد الأدنى من الردع". وفى

مارس 2021 صنفت واشنطن 5 شركات صينية على أنها "تهديد للأمن القومي" بينها "هواوي". كما تم اتهام موسكو وبكين بنشر الأقمار الصناعية في مدارات "قريبة جداً" من أقمار الآخرين لجمع المعلومات الاستخبارية وتطوير تكنولوجيات مضادة للأقمار الصناعية بما في ذلك "أسلحة الليزر التي تسبب العمى" للأجهزة الفضائية الأخرى، وآليات "تنفيذ التشويش الإلكتروني المتعمد"، مما يشير لتعدد أبعاد التنافس والمواجهة بين الجانبين.

وتعتبر كل من موسكو وبكين السياسة الأمريكية "العداوية" أبرز التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها معاً، وتعتبر كلاً منهما ظهير وعمق استراتيجي للأخر، وتعملان على الانتقال لنظام دولي متعدد القوى تمثل أوراسيا مركز ثقل وقائد فيه على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي. فعلى الصعيد الاقتصادي، أطلق البلدان "بنك بريكس" للتنمية وتعملان على إنشاء أنظمة مصرفية ومالية مستقلة عن نظام "سوفيت" الدولي للخدمات المصرفية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. يتزامن ذلك مع سعيهما لفك الارتباط بالدولار، وقد أطلقت الصين بورصة عالمية في شنجهاي للطاقة يتم تداول عقود النفط فيها بالعملة الصينية في خطوة وصفت بضربة قوية للـ"بترو دولار". وأظهر مسح "المستثمر الحكومي العالمي" الصادر عن "منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية"، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تنشط في بريطانيا والولايات المتحدة، في يوليو 2021 أن اليوان قد يصبح عملة عالمية، حيث تخطط نحو 30% من المصارف المركزية في العالم لزيادة احتياطياتها من العملة الصينية على مدى العامين القادمين، وتبلغ حصة اليوان 10% من احتياطيات النقد الأجنبي للمصارف المركزية. كما تتخذ روسيا خطوات جادة للتخلي التام عن الدولار في التعاملات التجارية، والتحول السريع نحو استخدام العملات الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى غير الدولار في تعاملاتها التجارية مع الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وأعلنت شركة "روس أوبورون إكسبورت" التي تدير معظم صادرات الأسلحة الروسية، أنها تخلت عن الدولار الأمريكي في صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية. ولاشك أن حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة ستؤثر حتماً على الاقتصاد الأمريكي، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولي، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادي عالمي جديد.

على صعيد الاستراتيجي، تتطابق المواقف الصينية والروسية من القضايا الدولية والإقليمية المختلفة ويأتي في مقدمة ذلك سوريا ومكافحة الإرهاب الذي يشهد تعاون واسع النطاق بين بكين وموسكو على المستوى الثنائي وفي إطار منظمة شنجهاي، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتطورات

فى أفغانستان، إلى جانب المحاولات الأمريكية لإعادة التمركز فى دول آسيا الوسطى. وفى هذا السياق عُقد مؤتمر طشقند حول آسيا الوسطى والجنوبية فى 16 يوليو للتنسيق بشأن إجراءات ضمان الأمن الإقليمى فى المنطقة، والذى أكد خلاله وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف إن العلاقات الروسية الصينية عند أعلى مستوى لها فى التاريخ. وتدعم الصين روسيا فى الملف الأوكرانى وفى المقابل تدعم روسيا الصين فى قضية بحر الصين الجنوبى. كما كان هناك تعاون ودعم متبادل بين البلدين خلال أزمة كورونا لمواجهة الوباء وتطوير اللقاحات المضادة له وإجراء اختبارات مشتركة لهذا الغرض.

أن تزامن التصعيد فى المواجهة بين واشنطن وبكين على الصعيدين الاقتصادى والاستراتيجى حول مدى واسع من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، مع التدهور غير المسبوق فى العلاقات الأمريكية الروسية وضع موسكو وبكين فى خندق واحد، إلا أن الشراكة المتنامية بينهما ليست "إضطرارية" فى مواجهة التهديدات الأمريكية، ولكنها خيار واعى يحكمه المصالح المتبادلة بما فيها التصدى للولايات المتحدة، فهى محض إرادة واعية تنطلق من رؤية استراتيجية بعيدة المدى وتمثل توجهاً ثابتاً ومستقر لدى البلدين. يدعم ذلك أجواء من الود والتفاهم الشخصى بين الزعيمين بوتين وشى جين بينج، ولأول مرة فى تاريخ الصين منح شي الرئيس بوتين وسام الصداقة عام 2018 الذى يعد أرفع وسام دولة يُمنح للشخصيات الأجنبية فى الصين، وذلك تقديراً لشخصه ودوره فى النقلة النوعية التى شهدتها الشراكة بينهما، وهو ما أكدته شى بقوله: "إن الرئيس بوتين صديقنا الأول، ويحظى باحترام الشعب الصينى ويقدم إسهاماً رائعاً فى تطوير العلاقات الصينية الروسية وتعزيز الصداقة بين شعبينا". وعكس مشهد بوتين وشى وهما يستقلان قطاراً كهربائياً سريعاً من بكين إلى مدينة تيانجين تتجاوز سرعته 300 كم فى الساعة، واقع ومستقبل الشراكة الصينية الروسية التى أنطلقت هى الأخرى بالسرعة القصوى نحو المستقبل.

إن النظام الدولى متعدد القوى أصبح واقع لا يخطئه أى محلل أو باحث، ونجح الصعود اللافت لمحور الصين روسيا الشرقى فى تشكيل خريطة جديدة لتوازنات القوى الدولية، وبقدر ما يفرض هذا تحديات لبعض الدول، فإنه يتيح فرصاً لأخرى. وكما يقوم هذا المحور على المصالح المتبادلة فإن المصالح هى البوصلة التى تحكم حركته ومواقفه وعلاقاته مع مختلف الدول، فهو محور برجماتى يسعى لتحقيق مصالحه وضمان أمنه ليس على حساب الآخرين ولكن بالمشاركة معهم. إن كل من الصين وروسيا تنطلق من مبدأ "الكل رابح win win"، والتنمية للجميع، وأن

الأمن كل لا يتجزأ، وأن السبيل الوحيد لضمان النمو الاقتصادي والحفاظ على الأمن والاستقرار هو فى بناء الشراكات الاقتصادية والأمنية القائمة على المصالح المتبادلة والإحترام للخصوصيات الثقافية والتنموية والسياسية، ودون إملءات أو شروط.

وترتبط دول الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات، بعلاقات استراتيجية مع البلدين وقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بزيارة البلدين عام 2017، وقام الرئيس شى بزيارة الرياض فى 2016 والإمارات عام 2018، وزار الرئيس بوتين البلدين فى 2019، كما زار ولى العهد الأمير محمد بن سلمان البلدين وذلك فى تأكيد على سعى المملكة على تحقيق التوازن فى علاقاتها الخارجية والاستفادة من الفرص المتاحة لدى البلدين فى دفع خطط التنمية ورؤية المملكة 2030. وتكررت زيارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولى عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى روسيا والصين، وكانت زيارته للأخيرة فى يوليو 2019 الرابعة منذ عام 2009. وكذلك الحال بالنسبة لباقي دول الخليج التى تبنى اهتماماً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة بتطوير العلاقات مع الصين وروسيا على النحو الذى يدعم خططها التنموية وأمنها.

إن الصين شريك اقتصادى رئيسى للخليج وتعتبر إمدادات الطاقة من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين بكين والرياض حيث تعتبر الأخيرة أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين وشريك رئيسى فى مشروع "الحزام والطريق"، فالمملكة ومنطقة الخليج حلقة وصل لا غنى عنها لنجاح المشروع الصينى العملاق. وكذلك الحال بالنسبة لموسكو التى ترى فى التنسيق مع الرياض بشأن أسعار النفط فى إطار صيغة "أوبك +" دعامة أساسية للأمن القومى الروسى، وتتطلع لشراكات اقتصادية واستثمارية أوسع معها، وهناك مدى واسع من الفرص المتاحة لتطوير التعاون الاقتصادي والتقنى بين الخليج والبلدين. وأكد وزير الخارجية الصينى وانج يي خلال لقاء نظيره السعودى فيصل بن فرحان على هامش مشاركتهما فى المؤتمر الدولى لآسيا الوسطى وجنوب آسيا الذى عقد فى أوزبكستان فى 17 يوليو 2021، أن بلاده تولى اهتماماً كبيراً بالشراكة الاستراتيجية الشاملة مع السعودية، مؤكداً أن الصين تدعم بقوة المملكة العربية السعودية فى حماية سيادتها وأمنها، وأن الصين ستواصل تقديم المساعدة للسعودية فى مكافحة كورونا، ودعم رؤية السعودية 2030، ومبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، وتعزيز التعاون بين الصين والمملكة العربية السعودية فى مجالات مثل الطاقة والاستثمار والتمويل.

ولا تقل الفرص المتاحة على الصعيد الاستراتيجي أهمية حيث تتطرق بكين وموسكو من رؤية تقوم على أنهما خارج أي تحالفات في المنطقة والحرص على دعم الاستقرار والأمن في الخليج العربي وبناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية في المنطقة. ورغم أن كلاً من الصين وروسيا تعد من الشركاء الاستراتيجيين لطهران فإنهما لا تقلان حرصاً على تحجيم القدرات النووية الإيرانية وقصرها على الإستخدامات السلمية، وترى في الاتفاق النووي الإيراني آلية هامة لذلك، ويمكن أن تكون البلدين قناة للتواصل مع طهران والدفع نحو ترتيبات بناء الثقة في المنطقة، وأبدت بكين وموسكو استعدادهما للتوسط في تسوية الخلافات بين الرياض وإيران ودعم الاستقرار والسلام في المنطقة. وقد قامت روسيا ومجلس التعاون الخليجي باستحداث آلية للحوار الاستراتيجي الروسي الخليجي عام 2011 وتبعتها الصين في إطلاق الحوار الاستراتيجي الصيني الخليجي عام 2014، للتنسيق بشأن القضايا الأمنية والاستراتيجية المختلفة ذات الاهتمام للطرفين. ووافقت منظمة شنجهاي للتعاون، التي تضم الصين وروسيا والهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى، على ضم السعودية ومصر إلى قائمة شركائها في يوليو 2021 لتتم المصادقة على القرار في قمة المنظمة بمدينة دوشنبه عاصمة طاجيكستان في سبتمبر. الأمر الذي يتيح تنسيق أكبر بين بكين وموسكو والرياض حول قضايا مكافحة الارهاب والجرائم الإلكترونية، وأمن الخليج والأمن الإقليمي عامة.

ومن بين القضايا الأبرز التي يمكن أن تكون محل تنسيق بين الصين وروسيا والخليج هي تلك التطورات التي تجتاح أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة وإحكام قبضتها على البلاد، ورغم أن البعض يرى فيها قوة سنية قادرة على موازنة إيران، إلا إن خبرة حكم طالبان في التسعينات وغموض توجهاتها القادمة تثير العديد من المخاوف خاصة وأن ردود الفعل الأولية لإيران لا تعكس ذلك. ويبرز في هذا السياق محورية دور الصين وروسيا باعتبارهما القوى الدولية المعنية مباشرة بالأمن الإقليمي في منطقة وسط آسيا، واحتفاظهما بقنوات اتصال مفتوحة مع طالبان.

فقد أقيمت بكين وموسكو على سفارتيهما في كابول وتعهدت طالبان بضمان أمن وسلامة دبلوماسي البلدين، مما يشير إلى تفاهات أعمق بين البلدين وطالبان. ويرى البعض أن الولايات المتحدة أرادت بانسحابها من أفغانستان أن تجعل من طالبان قبلة موقوته في وجه روسيا والصين وإيران، ويبدو أن بكين وموسكو كانوا على وعى بهذا وتحركوا مبكراً باتجاه طالبان لإحتواءها

وصياغة تفاهمات حول الخطوط الحمراء التي تضمن بقاء البلدين على الحياد وربما تطوير العلاقات مع طالبان في المستقبل وملئ الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي بما يضمن مصالح البلدين وأمنهما، ورحبت طالبان بالخطوات الصينية والروسية باعتبار البلدين أكثر القوى تأثيراً وتأثراً بوسط آسيا والتنسيق معهما عامل حاسم لنجاح مخطط طالبان، فتعهدت بعدم إيواء أي جماعة أو فصيل أو حركة معادية للصين وروسيا. كما تعهدت طالبان خلال زيارة وفدها لموسكو في 8 يوليو 2021 بمكافحة "داعش" وعدم خرق حدود دول آسيا الوسطى الحليفة لروسيا، وكانت الزيارة في إطار اتصالات ومفاوضات مستمرة بين طالبان وموسكو، من بينها استضافة الأخيرة مؤتمراً للسلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان في مارس الماضي. وألتقى وفدا من قادة طالبان بقيادة المسؤول الثاني في الحركة الملا عبد الغني بارادار وزير الخارجية الصيني وانج يي ونائب وزير الخارجية والممثل الصيني الخاص لشؤون أفغانستان يوم 28 يوليو 2021، وكانت المرة الأولى التي يعترف فيها وزير الخارجية الصيني بأن طالبان "قوة سياسية وعسكرية حيوية في أفغانستان" وجاء هذا الاجتماع ضمن سلسلة من الاتصالات والمفاوضات بين الجانبين بدأت منذ عام 2015.

إن محور الشرق الصاعد، الصين وروسيا، أصبح قوة اقتصادية وتقنية واستراتيجية قائدة ومؤثرة في التطورات الدولية والإقليمية، وهي لا تسعى لتأجيج المواجهة مع واشنطن أو الإنخراط في سباقات تستنزف قواها، ولكنها قادرة على الوقوف بحزم في مواجهة الضغوطات الأمريكية التي قد تبطئ بعض الشيء من تقدمها ولكن لا يمكن لها أن تعرقها أو تجهز على نجاحها اللافت. كما أنها دول جوار للخليج العربي ومعنية بالأمن والاستقرار في المنطقة وتعتبرهما ضرورة لأمنهما القومي ومصالحهما في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، وهي حريصة على بناء الشراكات الاقتصادية والاستراتيجية مع دول الخليج على النحو الذي يضمن المصالح المتبادلة والأمن للجميع.